

كفاية الأختار فف حل غاية الاختصار

فصل : فف حد السارق وتقطع فف السارق بست شرائط : أن ففكون بالغا عاقلا .
السرقفة بففتح السفن وكسر الراف هف أأء مال الففر على واه الخففة وإأرااه من أزره وهف
موجهة للقطع بالكتاب والسنة وإأماع الأمة قال اؑ ؑعالف } والسارق والسارفة فاقطعوا
أفدفعما { والأأبار فأف فف مواضعها إن شاء اؑ ؑعالف ثم للقطع شروط منها ما هو معفر فف
السارق ومنها ما هو معفر فف المسروق أما السارق ففشرط أن ففكون بالغا عاقلا مأأارا
سواء كان مسلما أو ذمفا أو مرأا فلا قطع على صفا ولا مأنون ولا مأكره للأأفثن المشهورفن
ولو سرق المعاهد لم ففقطع فف الأصأ ولو سرق مسلم مال معاهد فهل ففقطع ؟ ففه قولان مبنفا
على قطع المعاهد بسرقفة مال المسلم فإن قطع قطع وإلا فلا واؑ أعلم قال : .
وأن فسرق نصابا قفمته ربع ففنار من أزر مثله .

فشرط فف المال المسروق أن ففكون نصابا وهو ربع ففنار من الذهب الخالص الضروب فلا قطع
ففما فونه واهأ له بما روت عائشة Bها أن النبف A قال : [لا تقطع فف سارق إلا فف ربع
ففنار فصاعدا] رواه البخارف ومسلم واللفظ له والمراد ربع ففنار مصكوك فلو سرق سببكة
وزنها ربع مآقال ولا فساو فف ربع ففنار مصكوك لم ففقطع على الأصأ فف الروضة صأه فبعا
لأصأف امام الأرمفن وافر وهصح أماعة أنه ففقطع ولو سرق مصوغا فساو فف ربع ففنار ووزنه
أقل لم ففقطع فف الأصأ وفأرف الوأهان فف ربع ففنار قراضة لا فساو فف ربع ففنار مصكوك ولو
سرق شفنا قفمته ربع ففنار مصكوك قطع بلا ألاف قاله الإمام والففنار فعادل اثنف عشر فراهم
وربعه ثلاثة فراهم وهو نصاب السرقفة ولهذا قطع رسول اؑ A سارقا فف مأن قفمته ثلاثة فراهم
ولا فرق بفن أن فعأفد السارق أنه أأء نصابا أم لا وكان فف نفس الأمر فعأل نصابا : فلو سرق
فلوسا فف ففنه أنها لا فعأل نصابا فكانت ففنانف قطع لأنه سرق نصابا وففنه أأأ ولو عكس بأن
سرق ما ففنه ففنانف فكانت فلوسا لا فعأل ربع ففنار فلا قطع ولو سرق أبة لا فعأل فراهما
فكان ففها ما فبلغ نصابا من ففنار أو ففره ولم ففشعر به قطع فف الأصأ ثم هذا إذا كان
المسروق مالا أما ما ففلس بمال كالكلب والسرففن وألود المفة ونأوها لم ففقطع به لأنها
لفست بمال واؑ أعلم .

فرع فلو سرق شأف آلة لهو كالطنبور والمزمار والرباب ونأوها من الآلات الخبفة وكذا
الأصنام نظر إن لم فبلغ مفضل تلك الآلة نصابا فلا قطع وإن بلغ نصابا فهل ففقطع ؟ ففه ألاف :
الراأ فف الروضة : أنه ففقطع لأنه مال فقوم على مآلفه فأشبه ما لو سرق مفضلا وقفل لا ففقطع
بأال وصاله فف المأرر قلت : وهو قوي وأأأاره الإمام أبو الفرف الرازف وامام الأرمفن لأنه

آلة محرمة يجب اتلافها لأنها غير محترمة ولا محرزة كالخمر وكل أحد مأمور بإفسادها ويجوز الهجوم على المساكن لكسرها وإبطالها ولا يجوز امسакها ويجب اتلافها فهي كالمغصوب سرق من حرز الغاصب ثم هذا إذا قصد السرقة بإخراجها أما إذا قصد أن يشهد تغييرها وافسادها فلا قطع على المذهب المقطوع به ولو سرق آنية ذهب أو فضة ففي المذهب والتهذيب أنه يقطع قال الرافعي : والوجه ما قاله العمراني أنه يبنى على جواز اتخاذها إن جوزنا قطع وإلا فلا كالملاهي وإِ أعلم وكما يشترط كون المسروق نصابا يشترط كونه محرزا فلا يقطع فيما ليس بمحرز للنص ويختلف الحرز باختلاف الأموال لأنه A فرق في الحديث بينهما والرجوع في ذلك إلى العرف لأن الحرز لم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا له في اللغة ضابط وإذا كان لا ضابط له شرعا ولغة رجعنا فيه إلى العرف كما في القبض في البيع والاحياء في الموات وغيرهما قال الماوردي : فعلى هذا قد يكون الشيء حرزا في وقت دون وقت لأن الزمان لا يبقى على حال قال الأصحاب : والاصطبل حرز للدواب وإن كانت غالية الأثمان دون الثياب قلت : وهذا الاطلاق فيه نظر لأن في كثير من المدن الاصطبل أحرز من كثير البيوت فينبغي الرجوع إلى عرف المحلة وإِ أعلم قال الأصحاب : وصفة الدار وعرصتها حرز للأواني وثياب البذلة أي الخدمة دون الحلي والنقود لأن العادة احرازها في المخازن والثياب النفيسة تحرز في الدور وبيوت الخان والأسواق المنعة والمتبن حرز للتبن وكل شيء بحسبه حتى لو سرق الكفن من القبر قطع على المذهب المقطوع به لأنه حرز مثله وإِ أعلم .

فرع سرق شخص طعاما في وقت القحط والمجاعة فإن كان يوجد عزيزا بئمن غال قطع وإن كان لا يوجد ولا يقدر عليه فلا قطع وعلى هذا يحمل ما جاء عن عمر B لا قطع في عام المجاعة وإِ أعلم قال : .

لا ملك له فيه ولا شبهة في مال المسروق منه .
يشترط لوجوب القطع أن يكون المسروق مملوكا لغير السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كيد المرتهن والمستأجر والمستعير والمودع وعامل القراض والوكيل وكذا الشريك وهو قول الشيخ [لا ملك له فيه] وإذا كان لا قطع في المال المشترك فلا قطع فيما هو محض ملكه أولى ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في زمن الخيار أو بعده فلا قطع وإن سرق معه مالا آخر فإن كان قبل أداء الثمن قطع وإن كان بعده فلا قطع على الراجح كمن سرق من دار اشتراها ولو سرق شيئا وهب له بعد القبول وقبل القبض فالصحيح أنه لا قطع بخلاف ما لو أوصى له بشئ فسرقه قبل موت الموصي فإنه يقطع وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول بني على أن الملك في الوصية بماذا يحصل ؟ إن قلنا بالموت لم يقطع وإلا قطع ولو أوصى للفقراء بمال فسرقه فقير بعد موته لم يقطع كسرقه مال بيت المال وأن سرقة غني قطع وإِ أعلم وقول الشيخ [لا شبهة له في مال المسروق] احترز به عما إذا سرق مالا له فيه شبهة أي للسارق

وفيه صور : منها سرق من يستحق النفقة بالبعضية كالأب من مال ولده وبالعكس فلا قطع ولو سرق أحد الزوجين مال الآخر إن لم يكن محرزا فلا قطع وإلا فثلاثة أوجه الراجح القطع لعموم الآية والفرق بينه وبين نفقة الأقارب أنها لأجل إحياء النفوس فأشبه نفسه ونفقة الزوجة معاوضة فأشبهه الإجارة وقيل لا تقطع لأنها تستحق النفقة من ماله ويقطع الزوج إذا لا نفقة له فلا شبهة وقيل غير ذلك .

ومنها إذا سرق من بيت المال وفيه تفاصيل ملخصها وهو الصحيح أن يفصل : إن كان السارق صاحب حق في المسروق بأن سرق فقير من مال الصدقات أو مال المصالح فلا قطع وإن لم يكن صاحب حق فيه كالغني فإن سرق من الصدقات قطع وإن سرق من مال المصالح فلا قطع على الراجح لأنه قد يصرف ذلك في عمارة مسجد أو رباط أو قنطرة فينتفع بها الغني والفقير ولو سرق ذمي من مال المصالح قطع على الصحيح لأنه مخصوص بالمسلمين وانتفاع أهل الذمة إنما هو تبع ومنها إذا سرق مستحق الدين مال المديون وفيه نص واختلاف والصحيح التفصيل فإن أخذه لا يقصد استيفاء الحق أو بقصده والمديون غير جاحد ولا مماطل قطع وإن قصده وهو جاحد أو مماطل فلا قطع ولا فرق بين أن يأخذ من جنس حقه أو من غيره على الصحيح ولو أخذ زيادة على قدر حقه فلا قطع على الصحيح لأنه إذا جاز له الدخول والأخذ لم يبق المال محرزا عنه ومنها إذا سرق العبد من مال سيده لأن له شبهة استحقاق نفقته وقال أبو ثور : يقطع لعموم الآية الكريمة والصحيح الأول ولا فرق بين القن والمدبر وأم الولد والمبعض وكذا المكاتب في الأصح وكذا عبد مكاتبه قاله الماوردي ومنها لو سرق حصر المسجد أو القناديل التي تسرح فلا قطع لأنها معدة لانتفاع الناس بخلاف ما لو سرق باب المسجد وسواريه ونحوهما فإنه يقطع وكذا لو سرق ستر الكعبة شرفها □ تعالى وهو محرز بالخياطة فالمذهب أنه يقطع وبه قطع الجمهور وهذه المسألة ومسألة بيت المال ملحقة بما ذكره الشيخ لأجل الشبهة وبقي صور تركناها خشية الاطالة تعرف مما ذكرناه و□ أعلم قال : .

وتقطع يده اليمنى من الكوع فإن سرق ثانيا قطعته رجله اليسرى فإن سرق ثالثا قطعت يده اليسرى فإن سرق رابعا قطعته رجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عزر .

إذا ثبتت السرقة المقتضية للقطع وجب شيئان أحدهما رد المال المأخوذ إن كان باقيا أو يد له إن كان تالفا يستوي في ذلك الغني والفقير الثاني وجوب القطع فتقطع يده اليمنى أما وجوب القطع فللآية والأخبار وأما كونها اليمنى فللقراءة ابن مسعود ه في قوله تعالى { فاقطعوا أيديهما } والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل وهي مفسرة للأيدي المذكورة في القراءة المشهورة وروي أنه E أمر به وفعله الخلفاء الأربعة بعده B هم ومن جهة المعنى أن اليمنى أقوى فالبداءة بها أقطع في الردع وادعى القاضي أبو الطيب الاجماع على ذلك وتقطع من مفصل الكوع لأنه E [أمر به في قطع سارق رداء صفوان] وادعى الماوردي

الاجماع على ذلك سواء كان له يسرى أم لا ولا يضاف إلى القطع التعزير وعن الفوراني أنه يعزر فإن عاد قطعت رجله اليسرى لأمره به E رواه الشافعي بسنده ولأننا لو قطعنا الرجل اليمنى لاستوفينا حد الجانبين فيضعف فيكون فيه ضم عقوبة إلى عقوبة وكذلك لم تقطع يده اليسرى لئلا يستوفى منفعة الجنس فتزداد العقوبة وتقطع من مفصل القدم كذا فعله عمر وشرط قطعها بعد اندمال اليد لئلا يفضي به توالي القطع إلى الهلاك بخلاف قطع المحاربة لأن قطعهما هناك حد واحد فإن عاد قطعت اليسرى فإن عاد قطعت اليمنى لأمره E بذلك وروى ذلك من فعل الصديق فإنه جيء برجل مقطوع اليد والرجل فقطع يده اليسرى فإن عاد بعد قطع الأربعة عزر لأن القطع ثبت بالكتاب والسنة ولم يذكر بعده شيء آخر والسرقة معصية فعزر بسببها قال في الكافي ويحبس حتى يثوب وفي الجبلي : حتى تظهر توبته وعن القديم أنه يقتل لأنه E [أمر بقطع السارق في الأربعة وقال في الخامسة اقتلوه] رواه أبو داود والنسائي والمذهب أنه يعزر كما ذكرناه والحديث قال النسائي : إنه منكر وقال الزهري : إن القتل منسوخ لأنه E [رفع إليه في الخامسة فلم يقتله] وقال الشافعي : القتل منسوخ بلا خلاف بين العلماء ولأن كل معصية أوجبت حدا لم يوجب تكرارها القتل كالزنا والقذف وا□ أعلم قال :